

القضاء المستقل

حق من حقوق الانسان

القاضي سالم روضان الموسوي – بغداد

تضمنت جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على أن يكون من بين أهم حقوق الإنسان هو وجود قضاء عادل ومستقل وأن تتوفر للجنابي أو المتهم محاكمة عادلة وفي ديباجة ميثاق الأمم المتحدة تؤكد تصميم شعوب العالم على بيان الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة ومنها "الحق في نظام قضائي نزيه ومستقل"، كما في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فقد نص في مادته الرابعة عشر على مبدأ حييدة واستقلال القضاء . لذلك فإن الحديث عن استقلال القضاء ودعم هذه الاستقلالية لا يعد بحثاً لتمييز القضاء عن سواه، وإنما تعزيزاً أو تفعيلاً لحق الإنسان في ذلك، وظهرت دراسات كثيرة تبحت في استقلال القضاء وكيفية وآلية دعم هذا الاستقلال تتمثل بعدة آليات منها (الاستورية، الشعبية، الجزائية، وسائل الإعلام) وفي ما يتعلق بوسائل الإعلام، وهو محور هذا الموضوع، وبما ان هدف القضاء بسط العدل بين الأفراد من أبناء البلد ويعتبر رضاهم عن أداء القضاء معيار لمعرفة مصداقية تطبيق مبدأ استقلال القضاء ، فلا قيمة له إذا لم يكن قائم في وجدان الشعب وإيمانه بان استقلال القضاء هو أقوى ضمانة في كفالة الحقوق والحريات، حتى وإن أقرتها الدساتير والقوانين ، عندما يترسخ إيمان الشعب باستقلال القضاء يكون الشعب هو المحامي والمدافع عن ذلك الاستقلال، وفي هذا الصدد ينهض دور وسائل الإعلام بنشر الوعي القانوني بين عموم المواطنين، لأنه يحصن المجتمع تجاه خروقات أفرادِهِ اونواصمسه الناشئة عن تجاربه التي من بها ، إلا إننا نجد ان بعض وسائل الإعلام تتعمد أحياناً إلى خدش هذه الاستقلالية بطرق شتى منها النيل من سمعة السلطة القضائية ومؤسساتها أو المساس بسمعة شخصوها بدلاً من التثقيف القانوني والحقوقي لعامة الناس. ولا أقصد هنا النقد الموضوعي لعملية القضائية، لان الخطأ في العمل مفترض نظراً للطبيعة الإنسانية التي جبلت على ارتكاب الخطأ ويقول الرسول الأكرم (ص) (كل ابن ادم خطاء وخير الخطائين التوابون) .وإنما أقصد التشهير أو القذف تجاه المؤسسة القضائية أو شخصوها، فإن ذلك يؤدي حتماً إلى تنمية الشعور بعدم الثقة من قبل المواطن تجاه القضاء . ولا أرى في ذلك سعي لحماية المواطن بقدر ما اظن به هدف لوقف عملية مكافحة الظاهرة الإجرامية في العراق .

ويلاحظ أيضاً إن بعض هذه الإشارات في وسائل الإعلام تجاه القضاء العراقي تاتي مترابطة مع كل فعالية أو نشاط حكومي تجاه محاربة الجريمة أو مكافحة الفساد، ويبدا التعميم والتعمية تجاه القضاء، لأنهم ، وعلى ما اظن ، يدركون إن القضاء العراقي فيه من الأليات والطرق القانونية التي تتقف حائل دون مرور حالات الإفساد إليه ، وهذه لا تقتصر على أنشطة فريدة يديرها القانمون على إدارته فحسب، وإنما بوجود وسائل قانونية صادرة بموجب قوانين تنظم عمل السلطة القضائية في العراق، بالإضافة إلى طرق الطعن في القرارات والأحكام الصادرة من المحاكم ، التي رسمها القانون، فتصل إلى أكثر من سبعة طرق متتالية تجاه قرار قضائي واحد، منها الاعتراض على الحكم الغيابي والاستئناف والتميزين،بالاعتراض العيّن، التظلم ،إعادة المحاكمة ،تصحیح القرار التمييزي وطريق الطعن المصلحة القانون الذي يتولاها القضاء بنفسه حينما يجد ان كل الطرق السابقة لم تصحح الخطاء الذي شاب القرار القضائي، فيقع على عاتق الادعاء العام مهمة الطعن بذلك القرار . وهذا يقودنا إلى إن الضمانة القانونية قائمة تجاه منع الفساد من الوصول إلى الأحكام القضائية التي هي المقدمة الكبرى للعمل القضائي، لذلك أجد ان بعض الوسائل الإعلامية حينما تتعرض إلى سمعة القضاء سواء كانت متعمدة أو غير فاقصة لذلك عمداً، فإنها لا تتعدى على القضاء فحسب، وإنما تتعدى على حق الإنسان في وجود قضاء مستقل، ومن الأفضل لنا ان نعرّز استقلاليتته وأن ندعمه لا بالتمجيد والتفاخي عن الأخطاء التي قد تحصل، وإنما من خلال رفد المؤسسة القضائية بما يتوفر لوسائل الأعلام من ملاحظات تتعلق بالعمل القضائي أو بالعاملين في الأجهزة القضائية، وانتظار نتيجة التحقيق وعند ذاك لهم الحق بنشر النتائج لطبع المواطنين على كيفية المعالجة القانونية لأي حالة خرق للقانون سواء كانت من المواطن أو من القاضي، لأن الحق متعلق به، وأقصد الحق في وجود قضاء مستقل، كما إن ابواب مجلس القضاء الأعلى مشرعة ومفتوحة تجاه نقل كل الملاحظات والإشارات وتوجد دائرة مختصة في الإعلام القضائي يرئسها قاضي ومجموعة ممن لهم المعرفة والخبرة بالعمل الصحفي مهمتها متابعة ما ينشر في وسائل الإعلام وجميع ما يطرح يكون محل نظر وتدقيق من قبل المختصين ولا يهمل أي عنوان أو إشارة ، كذلك ابواب الجمع فماتحه المجلس عن طريق البريد الإلكتروني أو الدخول على موقعة في الشبكة المعلوماتية (الانترنت) أو إتباع البريد العادي فكل الوسائل متاحة للجميع وسيجد كل من يطرق ذلك الباب جواب له وصداً رحباً وإننا صاغية ، إلا إننا لا بد وأن نشير إلى التأكيد على تشخيص الحالة السليبي والابتعاد عن الملتصبة الفردية أو السعي التحقيق مارب شخصية لأن لأعلام أكبر اثر في خلق مجتمع يدرك حقيقته وواقعه، ويعد الإعلام من بين أفضل وسائل دعم استقلال القضاء في العراق ، من أجل النهوض بالواقع العراقي نحو التقدم وبناء عراق المؤسسات الذي تحترم فيه الحقوق وتسان الحريات.

رسالة الاعلام



داود سلمان الخبزي

بغداد

ومؤلج ويصب في اطار معين وسياسية مكشوفة، سياسة لانهمها القضايا الجوهرية والمصيرية وخدمة الصالح العام بقدر ما يهيمها الشيء الذي جاعت من اجله وبنيت سياستها عليه، والذي يتابع الفضائيات العراقية والعربية بل وحتى الأجنبية يراها تسير على وفقه سياسات معينة حيث ان لكل فضائية سياستها الخاصة، وأن مثل هكذا فضائيات ليست جديرة بالاحترام وان مشاهديها قليلون، يعكس الفضائيات التي ترضي جميع المشاهدين باختلاف معتقداتهم ومشاربهم واتجاهاتهم الفكرية والقومية والتي تقدم المشاهيد وملتجها الناس لأن ندعو الى الإخري، تلك الفضائيات التي سامها التطرف أو الى العنف، ولا تميل الى التسامح وبنيت مبادئ حقوق الإنسان والقيم والأعراف التي يجب ان تتحلى بها جميع وسائل الإعلام.

إن مصير تلك الفضائيات التي لا تحترم مشاعر الناس ولا تسعى الى شملهم تحت خيمة الإنسانية والذوق السليم، لا بد ان يكون مصيرها الزوال وبعد ذلك تظل تطاردها اللجنة ابدية من قبل الجمع.

يرفض هذا العدوان الموجه ضد العراق،

الشعب والأرض ومستقبلها .

في المقابل استطاعت جماعات خيرة في النمسا وألمانيا في حملتها من إيقاف بناء سد Illsu الذي وضع عن مصب نهر دجلة في جنوب شرقي تركيا من أن تنسحب ألمانيا وأن يوقف مصرف نمساوي دعمه تمويل المشروع .
انتخب الناس قوائم حسب انحيازها الطائفي والقومي واصلت الكثيرين ممن لا يستحقون تمثيلهم إلى البرلمان ولم يحققوا لهم الحد الأدنى من الأمال التي وعدوا بتحقيقها ، ولكن الكثير منهم أثروا وسرقوا المال العام وضمنوا الامتيازات الخاصة لهم دون أن يخرج الناس ضد سرقة أصواتهم واموالهم وإعلان خيبة املهم بمن وضعوا نقتهم بهم .

العراق الجديد ليس كنظام صدام حسين ولا نظام طهران يوجه سلاحه ضد المواطنين إن خرجوا يهتفون بصوت عالي ضد الإرهاب ومن يقف وراه، من أجل العراق الوطن الموحد لكل العراقيين بغض النظر عن دينهم وطائفتهم وقوميتهم ومناطقهم .
كان الأحرى بالسيد رئيس الوزراء ليس دعوة الناس بالاحتسفال بخروج القوات الأمريكية من المدن، على الرغم من أهمية الحدث وإنما تعمئة شعنا بالخروج متضامنا ضد التتظلمات الإرهابية ومموليها ومن يقف خلفها وضد الأوضاع المزرية في العراق ومن جميع الجوانب .

متواطئون أم خائفون بامتياز ؟

الإرهابيين .

ولم يستطع عراقيو الخارج من تخليهم مظاهرة مناصرة لقضايا وطنهم ضد الإرهاب والتطرف كما استطاعت المعارضة الإيرانية من تجميع 90 ألف شخص في باريس قبل عدة أيام، لأنهم بكفاءة عالية يعكسون صورة الداخل.

كانت نتيجة تزوير الانتخابات

” هدمت البنى التحتية للعديد من المشاريع الخدمية وحرمت طالباتنا من الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة حسب شوری التطرف الديني ، كما ذبح أبناء الديانات الأخرى ورحلوا من أماكن سكنائهم وأحرقت دور عباداتهم ، كل هذا لم يدفع العراقيين للخروج إلى الشارع بغض النظر عن الدين، الطائفة ، القومية والانتماء الحزبي في جموع مليونية ضد الإرهاب ومن يقف وراه “

الإيرانية انتفاضة عارمة ضد نظام الحكم في طهران مستمرة منذ أكثر من أسبوعين قدم خلالها الإيرانيون التضحيات . وفي العراق أستصبح الأمن العراقي وسرق الأمان ولم يحرك ساكن لدى الجماهير لكي عباداتهم ، كل هذا لم يدفع العراقيين للخروج إلى الشارع بغض النظر عن الدين، الطائفة ، القومية والانتماء الحزبي

في جموع مليونية ضد الإرهاب ومن يقف وراه، بدل حشد أحزاب الإسلام السياسي وحجبت السدود التركية المياه عنهما ولم يحرك هذا ضمير الشارع العراقي لكي

كيف نربي ثقافة الطاعة الواعية ؟

، ان الصراع الحقيقي بين ظاهرة التمدن والتخضر في السلوك والتربية والارتقاء بالشخصية العراقية . وبين الموروثات والمحدثات التي هي نتاج ثقافة القرية ..اذ ان الثقلات في الحياة الاجتماعية العراقية افرقت بشكل او باخر الى عوامل الطفرات النوعية . لذلك فان العرف والقيم والعادات ارتبط بعدم نمو الوعي الجمعي لدى افراد المجتمع وان الدولة العراقية منذ تاسيسها في عام 1924 لم تولى اهتمامات رئيسية في امكانية الارتفاع بالمجتمع العراقي من خلال توفير امکينات الطبيعية التي تتزامن مع الثقلات النوعية للمجتمع . وهذه احدى الافات الخطيرة التي قيدت المجتمع بسلاسل الجهل والتخوف والخرافة وان جيل الخمسينات كان قدره الحقيقي في امكانية تجاوز الاشكاليات الاجتماعية من خلال نمو ثقافة ذاتية ارتبطت بتطلع مشروع لتجاوز ازمتا المجتمع .

إن نمو عامل الطاعة الواعية بات يشكل احدی الضرورات التي يمكن من خلالها إعادة صياغة بناء انسان عراقي جديد ، وان الطاعة الواعية هي سلوك تربوي واخلاقي واجتماعي يعيد حالة التوازن الطبيعي لدى الانسان في تنمية قدراته الذاتية ويشكل فرساً طبيعياً يتزامن مع بناء الشخصية التي تحترم اساسيات التربية الاسرية والبيئية

البطحاء في الناصرية، وقبلها سلسلة التفجيرات في الكاظمية وأحياء الثورة والشعب والدورة وحافلات نقل المدنيين في بغداد والبصرة وكربلاء وخلال سنوات ما بعد إزاحة النظام الصدامي سقط الآلاف من العراقيين ضحايا الأعمال الإرهابية التي لم تفرق بين قوميات العراق ولا ديانات ابناءه ولا مناطق سكنائهم ، كما

هدمت البنى التحتية للعديد من المشاريع الخدمية وحرمت طالباتنا من الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة حسب شوری التطرف الديني ، كما ذبح أبناء الديانات الأخرى ورحلوا من أماكن سكنائهم وأحرقت دور عباداتهم ، كل هذا لم يدفع العراقيين للخروج إلى الشارع بغض النظر عن الدين، الطائفة ، القومية والانتماء الحزبي في جموع مليونية ضد الإرهاب ومن يقف وراه، بدل حشد أحزاب الإسلام السياسي وخجبت السدود التركية المياه عنهما ولا تتسبع ولا تحرس من مفسخحات

هدمت البنى التحتية للعديد من المشاريع الخدمية وحرمت طالباتنا من الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة حسب شوری التطرف الديني ، كما ذبح أبناء الديانات الأخرى ورحلوا من أماكن سكنائهم وأحرقت دور عباداتهم ، كل هذا لم يدفع العراقيين للخروج إلى الشارع بغض النظر عن الدين، الطائفة ، القومية والانتماء الحزبي في جموع مليونية ضد الإرهاب ومن يقف وراه، بدل حشد أحزاب الإسلام السياسي وخجبت السدود التركية المياه عنهما ولا تتسبع ولا تحرس من مفسخحات

افق الحرية التي باتت تشكل طموحا مشروعا في السعي الحثيث لاستتوعب مدياتها الحقيقية ، وكان مثلنا الأعلى المعلم وهو يربي ويصقل الشخصية بعبان جميلة هادفة ويدعو من خلال هذه الالتزام الروحي الى السعي لنيل المعالي بغية التخلص من عوامل الوهن والعزلة والجهل والتخلف .

ومن خلال هذه المعايير كنا نستوعب اسس ومعايير الطاعة ..الطاعة نظام الاخلاق وقيم فاضلة تنمو داخل الذات وتتسبب بعوامل المعرفة والادراك والاحساس المتبادل بان الفرد كائن اجتماعي يستوعب محيطه ويتاثر ويؤثر فيه بشكل او باخر ، وعندما تتسع مدارك الانسان تنمو في ذاته عوامل ايجابية متعددة . في كيفية البحث وتفعيل هذه العوامل لان الأفراد هم نتاج الدورة التكوينية لاستمرارية الحياة وهذه محكمة بالنتور الذي يعيشه الجتمع وترتبط الثقافة الاجتماعية مع عوامل التطور .

إن تغيير انماط الحياة وتوفير مستلزمات النهوض الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بات يشكل لازمة رئيسية ترتبط بتلك الاستمرارية رغم ان هناك املاءات كثيرة يفرضها الواقع . وهذه الاملاءات تشكل تضادات وتعيق عملية النهوض الاجتماعي والثقافي والسياسي

شهادة الجنسية الجديد ... وزارة المهجرين

(وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم)

الفيليين جهد يصب في هذا الاتجاه ويمضي قدماً بترسيخ تجربة البلاد التي هي ملاذ الجميع بفضاءها التقدمي ومشاركاتها الواسعة ذلك ان عبارة التبعية كانت مقالة حق يراد بها باطل فالقانون المرقم (42) الصادر عام 1924 حدد المواطنة بالأصالة كل من سكن حدود الامبراطورية العثمانية المراقمية الاطراف من البلقان إلى الجزيرة فالمغرب والذين اعتبروا عراقيين بالأصالة حين تم التجني على سكنة البلاد الاصليين من خلال منحهم صفة التبعية التي اصبحت تعني شخص جاهل للتفسير بغض النظر عن عمق الاصلة الوطنية التي يحملها ودوره

” من يعزز السياسات الحكومية الجائرة ويسبح في فضاءاتها المتعددة الأدوار فهو مستحق الدرجة الأولى ومن يشذ عن القاعدة فهو مواطن من الدرجة الثانية وحينما يمارس المواطن دوره في النقد ويطلب مشاركته في الرأي حول ما يجري في بلاده باعتباره عنصراً من عناصره فهو متأمّر وخائن “

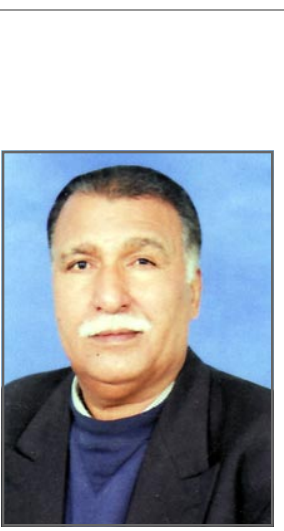
في بناء المجتمع فضلاً عن الخلفيات التاريخية والحديثة للموضوع فما من دولة جديدة حاضرة تبني على انقاض الماضي وماسيه لأن من شأن ذلك خلق مجتمع متناحر تلعب فيه التناقضات الدور الرئيس الأمر الذي يؤدي إلى تفكك البنية المجتمعة وتفويت فرص التقدم وهكذا كان . ان الفعل الوطني المتحمس بأشكال الجور والظلم من شأنه تقويم سبل المعالجة وإعادة دورة الحياة الطبيعية للمجتمع والتي ستسهم بلا شك في خلق مواطنة حقة قائمة على الحقوق والواجبات ايجابية والاستجابة الواعية المتبادلة المعوضة عن الغوث من التاريخ

الدكتور رياض الأمير

قال الجواهري في إحدى قصائده عن العراقيين : خلفت خاشية الخنوع ورائي وجئت أقبس جمرة الشهداء

كان ذلك في خمسينات القرن الماضي عندما كان العراقيون لا يخافون الدفاع عن قيمهم وامالهم وبناء وطنهم . أما الآن فلم نرى ردة فعل تعبر عن رفضهم الخنوع وقوى الإرهاب تحصد ارواحهم ،مرض الطائفية يبزق جسد وطنهم ، المحاصصة تغتال كفاءتهم ، والجاهلون يقودوهم إلى مستقبل مظلم . قبل عدة أيام اغتالت الجماعات الإرهابية في لباسك شرطيا خرجت اثر ذلك جموع الاسبان في مظاهرة عارمة ضد جرائم الإرهاب وكما فعلوا ذلك من قبل ، او ما يقوم به الشعب الإيراني في عمل بطولي ضد تزوير صوته .

هل كان النظام الصدامي ، كما يحلو للبيض يانه السبب في نزع الروح الوثابة الوطنية من قلوب العراقيين ؟ ام إن هناك تواطؤ غير معلن بين من هو في السلطة ومن هم ضدها ؛ بين من يظهر علنا انه مع العراق وفي الخفاء يقتل العراقيين وروح تضامنهم، من يدعي الوطنية وهو يعمل على تجميع العراقيين على أسس الطائفية والنزعة القومية والدينية؛ يوم أمس كانت جريمة التفجير في مدينة الثورة 'الصدر' وقبلها بلدة تازة في كركوك، تفجير



عبد الجليل تركي الشايبي*

منذ وقت مسبق ادركنا نحن جيل الخمسينات بان هناك ضابط حقيقي هو الذي حدد وساعد على نمو عامل الوعي لدى الفرد ، وهذا الضابط لم يشكل إلا جزءاً من السلوك الاجتماعي المكون بعوامل الالفة والمحبة والتجانس . والذات الشبعية بعوامل الفطرة واليقظة النسبية التي باتت تكون حيزاً من طموح مشروع لكل أبناء ذلك الجيل في محبة الوطن والأرض وتحديد المعالم الاساسية للهوية الوطنية .

كل هذه المفردات تشكل المعين الاساس لنمو الشخصية العراقية المتطلعة الى



أحمد ناصر الفيلي

بغداد

تلعب الارادة الوطنية والوعي الوطني التاريخي دورهما الاساسي في إرساء معالم التجربة الديمقراطية الفتية ثم ان لاحة المحرق والتي تعتبر حقوق الانسان جوهرها الاصيل هي ما نواجه به واقفنا المعاصر ومن هنا كان احتواء الفصل الثالث من الدستور على اساسيات تلك الفروق على خلفية ماضي مثقل بالأمسي والانتهاكات والفضائع والتي طالت كل شيء في البلاد حتى غدت ترنيمته الاسياسية .

تعود العراقيين سماع حلو الكلام على مختلف المستويات وعلى متن الكثير من اللوائح والقوانين بما فيها الدساتير المؤقتة والتي من الاجحاف ان تسمى دساتير لانها لم تحفظ حقوقاً وعهوداً ولم تراعي ميثاقاً انما كانت الاسس الشرعية الاختلافية للأنظمة الاستبدادية وطريقة من طرق تصايلها على المجتمع وكل المنطومات الحقوقية والأخلاقية ومن هنا خلق الصورة المتهرئة في الذاكرة الجمعية لكل اشكال حلو الكلام حتى غدا الأمر مفارقة عجيبة بالقلوب فحينما يسمعون